PERMANENT MISSION OF THE
REPUBLIC OF YEMEN
TO THE UNITED NATIONS
413 EAST 51ST STREET
NEW YORK, N.Y. 10022
TEL: 212-355-1730
FAX: 212-750-9613

الوفد الدائم للجمهورية اليمنية
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة الجمهورية اليمنية

يلقيها

معالي الدكتور/ أبو بكر عبدالله القربي،

وزير الخارجية

أمام

الجمعية العمومية للأمم المتحدة

الدورة الـ 62 عام 2007م

نيويورك
الإثنين/1 أكتوبر 2007

بســـــــــــم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ..

أود في البداية أن أهنئكم على توليكم إدارة أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة وأنا على ثقة أنكم ستديرونها بحكمة وإقتدار لما عُرف عنكم من خبرة وسعة أفق متمنياً لكم التوفيق في مهمتكم ..

كما لا يفوتني أن أُشيد بسعادة الشيخة/ هيا راشد آل خليفة من مملكة البحرين الشقيقة رئيسة الدورة السابقة على ما بذلته من جهود بناءه وملموسة في أعمال الجمعية العامة والنتائج الطيبة التي حققتها لمنظمتنا لاسيما جهودها الدؤوبة في إنجاح الدورة السابقة .

السيد الرئيس ..

يصادف انعقاد الدورة 62 للجمعية العامة للأمم المتحدة مع احتفال بلادنا بالذكرى الستين لانضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة في 30 سبتمبر 1947 .

لقد كانت الجمهورية اليمنية من أوائل الدول التي أدركت ومنذ زمن مبكر أهمية الإشتراك والتفاعل في المحافل الدولية خدمة للأهداف الإنسانية السامية التي أُنشأت لأجلها هذه المنظمة ولدورها في حماية الأمن والسلم الدوليين وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء بما يحقق الرفاهية لكافة المجتمعات الإنسانية .

ومن الجدير بالذكر بهذه المناسبة أن نشير إلى التحولات التي تشهدها الجمهورية اليمنية منذ قيامها في 22 مايو 1990م ، سواء في مجال التنمية البشرية أو الحريات والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان إلا أن السنتين الأخيرتين على وجه الخصوص قد شهدتا نجاحات واضحة في تأسيس الحكم الرشيد والمشاركة الشعبية في الحكم من خلال المجالس المحلية وبدء تنفيذ برنامجٍ متكاملٍ وطموحٍ في الإصلاحات السياسية والإقتصادية والقضائية والإدارية ، والذي عُرف بالأجندة الوطنية للإصلاحات كما أن الإنتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت في شهر سبتمبر 2006م قد شهد بشفافيتها ونزاهتها كل المراقبين الدوليين ومثلت ممارسة نوعية للنهج الديمقراطي وحرية التعبير وتأكيد مبدأ التداول السلمي للسلطة والتعددية السياسية وتعزيز لامركزية إدارة الدولة ومنح المجالس المحلية سلطات واسعة ، كما تم إصدار تشريعات لمكافحة الفساد ممثلة بتشكيل الهيئة العليا لمكافحة الفساد واصدار قانون المشتريات والمناقصات والمزايدات وتشكيل لجنة مستقلة لها، وإصدار قانون الذمة المالية لموظفي الدولة وإجراء إصلاحات جوهرية في

مجال السلطة القضائية ، كما تعمل الحكومة الآن على إجراء تعديلات على قانون الصحافة بما يزيل كافة القيود .

كما إنضمت اليمن إلى العديد من الإتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد ومن ضمنها مبادرة الشفافية الدولية في قطاع الصناعات الإستخراجية ،ويكفي أن يشهد العالم اليوم مدى الحراك السياسي في اليمن وحرية المواطنين في التعبير والتظاهر والتي يضمنها لهم الدستور والقانون اليمنيين والتي وإن عمل البعض على إستغلالها لإثارة الشغب والعنف إلا أن الحكومة تتعامل معها وفقاً للدستور والقانون ، أجدد هنا تمسك بلادي بنهجها الذي إختطته والمتمثل بالديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وأن صندوق الإقتراع هو الوسيلة الصحيحة والوحيدة للتغيير. وتجدر الإشارة هنا إلى أن حكومة الجمهورية اليمنية قد أعلنت عن نيتها لتعديل الدستور بتقليص فترة الرئاسة من سبع سنوات إلى خمس وفترة البرلمان من ست إلى أربع سنوات وتعديل قانون الإدارة المحلية بحيث يتم إنتخاب المحافظين إنتخاباً مباشراً وتحويل نظام الإدارة المحلية إلى نظام الحكم المحلي تحقيقاً للمزيد من اللامركزية والشراكة في الحكم ، واليمن وهي تسير في هذا الطريق تواجه بالمقابل تحديات التنمية ومواجهة الفقر والبطالة وهو ما يفرض على الدول والمنظمات الدولية العمل معها ودعمها لحل هذه المعضلات وتقديم المزيد من الدعم التنموي لها خاصة وأن ما يقدم للفرد في اليمن من معونات يعتبر الأقل مقارنة بالمعدل الدولي.

السيد الرئيس ..

لا اعتقد أن أحداً يمكن أن يشكك اليوم بآثار التغيرات المناخية التي يشهدها العالم وبالضرر الذي تلحقه بالبيئة لذلك من البديهي التأكيد على ضرورة تحمل مسؤوليتنا المشتركة للسيطرة على تلك الأضرار الناتجة من جراء بعض السياسات والممارسات الخاطئة لأنه لم يعد خافياً على أحد النتائج المدمرة لهذه السياسات وقد شاهدنا ذلك على مدار العام الماضي متمثلاً في الفيضانات والعواصف المدمرة وإرتفاع درجة الحرارة في العديد من مناطق العالم كما ان المستقبل ينذر بحدوث المزيد من الكوارث التي لا بد وأن تذهب بالملايين من البشر وبالذات في العالم الثالث ، فيدفع الفقراء ثمن بذخ الأغنياء ، كما إننا نذكر بالإتفاقيات المتعلقة بالبيئة وبقرارات المؤتمرات التي عُقدت بشأن حماية البيئة بعد أن تأكد أن ظاهرة التصحر والفيضانات هي آثار للتغير المناخي الذي ينبغي علينا وضع حد له.

السيد الرئيس ..

إن ما تشهده الساحة الفلسطينية من إحتقان وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من العنف الإسرائيلي أمورٌ تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والإتفاقيات الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإتفاقية جنيف الرابعة .

وفي الوقت الذي واجه فيه العرب في الماضي الإنتقادات لعدم تقدمهم برؤية عربية لحل الصراع العربي الإسرائيلي إلا أنهم فوجئوا عند تقديم مبادرتهم للسلام بالتجاهل الإسرائيلي والدولي لها وإغفالها رغم كل ما فيها من عناصر تضمن تحقيق الحل الشامل والعادل لكل أطراف الصراع لذلك نأمل أن يكون تحرك لجنة المتابعة العربية للمبادرة قد خلق جواً إيجابياً للسير نحو مؤتمر دولي برعاية دولية لإحلال السلام في الشرق الأوسط والأمل يحدونا في أن تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بوعودها إزاء قيام الدولة الفلسطينية على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشريف على أساس السيادة الكاملة ومقومات البقاء وعودة اللاجئين مع شمولية الحل بإنسحاب إسرائيل من الأراضي العربية في الجولان ومزارع شبعا كما نؤكد على أهمية مشاركة كافة الأطراف في المؤتمر الدولي الذي يخطط له .

السيد الرئيس ..

كما ندعو الأخوة الفلسطينيين للعودة إلى الحوار وتوحيد موقفهم وإلتزامهم بالمبادرة العربية للسلام وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني وفقاً للدستور والشرعية الفلسطينية منوهاً هنا إلى أن المبادرة اليمنية الأخيرة لرأب الصدع الفلسطيني تصب في إتجاه وحدة الصف الفلسطيني وبما يخدم وحدة الفلسطينيين ويحقق طموحاتهم .

السيد الرئيس ..

إن الجمهورية اليمنية ترحب بالقرار 1770 لمجلس الأمن حول العراق وتدعو المجتمع الدولي من هذا المنبر إلى الوقوف مع الحكومة العراقية المنتخبة لبسط سيطرتها وإنهاء موجة العنف الطائفي والمذهبي والسيطرة على الميليشيات المسلحة بكافة إنتماءاتها وفي مواجهة عناصر الإرهاب التي تسعى إلى إشاعة الفوضى والإساءة إلى المقاومة المشروعة وتعمل على عرقلة جهود المصالحة الوطنية مؤكدين على أهمية الحوار بين كافة القوى الوطنية الفاعلة للخروج برؤية واحدة تعيد للعراق أمنه وإستقراره ودوره الريادي في المنطقة ، وتدعو الجمهورية اليمنية إلى عدم التدخل في الشأن الداخلي للعراق مع التمسك بوحدة العراق وهويته العربية وإنهاء الإحتلال لأراضيه ورفض أي مخططات لتقسيمه.

وفيما يخص السودان فإننا نرحب بقبول الحكومة السودانية بتوسيع ولاية وقوات الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ونجدد تأييدنا لجهود الحكومة السودانية لإحلال السلام في هذا الإقليم وفقاً للخطة الأمنية المقدمة من مجلس الأمن مع الإلتزام بعدم المساس بسيادة السودان ووحدة أراضيه تحت أي مبرر كان .

السيد الرئيس ..

إن الجمهورية اليمنية وهي تبارك إتفاق المصالحة الموقع في المملكة العربية السعودية بين الفصائل الصومالية والذي جاء نتيجة للجهود الأفريقية والعربية والدولية فإنها تدعو كافة الأطراف الدولية لتقديم مختلف أشكال الدعم للحكومة الإنتقالية بما يمكنها من إعادة إعمار الصومال والتأكيد على أهمية توفير قوات أمن أفريقية لتثبيت وتطبيع الأوضاع الأمنية بما يمكن من إنسحاب القوات الأثيوبية ، وستظل الجمهورية اليمنية كما كانت شريكاً في عملية المصالحة وداعماً لجهود كافة الأطراف مع رفض أي تدخل خارجي في الصومال مؤكدين على أهمية دعم إعادة إعمار الصومال لتمكين الحكومة المؤقتة من بناء مؤسسات الدولة.

السيد الرئيس ..

إن الجمهورية اليمنية إذ تؤكد على حق الدول في إمتلاك التقنيات النووية للأغراض السلمية ، فإنها تجدد تمسكها بإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والسلاح النووي ، وإلزام إسرائيل بالإمتثال لإتفاقية منع إنتشار الأسلحة النووية ضماناً لإستقرار المنطقة ومنعاً للتسابق النووي فيها .

السيد الرئيس ..

إن الجمهورية اليمنية تؤكد على أهمية الإلتزام بأهداف الألفية التي تم إعتمادها عام 2000م ، وكذا على توافق مونتري ، كما وتعرب عن قناعتها بأن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية والإستخدام الفعال لها في البلدان النامية والبلدان التي تمر إقتصادياً بمرحلة إنتقالية أمران جوهريان لتحقيق شراكة عالمية في هذا الإتجاه .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مسؤولية تطوير وإدارة المشاريع التنموية تقع على عاتق الحكومات الوطنية وفقاً لأولوياتها وخصوصيات إحتياجاتها وبما ينسجم والإستراتيجيات الدولية المتعلقة بأهداف الألفية في شراكة مع الدول المانحة والمنظمات الدولية ووفقاً للأهداف والبرامج الوطنية للتنمية الإنسانية .

وإنطلاقاً من حرص الجمهورية اليمنية على أن يكون الإنسان محور التنمية وغايتها؛ فقد قامت الجمهورية اليمنية بوضع الأهداف الإنمائية للألفية موضع الصدارة ضمن سياستها وخطتها الخمسية الوطنية للتنمية 2006 -2010م ، كما عملت جاهدة على أخذ الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والبيئية في الاعتبار .

كما قامت بإشراك منظمات المجتمع المدني في تنفيذ هذه الإستراتيجية، إضافة إلى ذلك تعمل بلادي بالتعاون مع الدول المانحة والمنظمات الدولية المتخصصة في تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة الرامية إلى التخفيف من الفقر من خلال دعم برامج المشاريع الصغيرة ، والتوسع في التعليم التقني وتمكين المرأة وتوفير الخدمات وفرص الإستثمار وتعزيز الحكم الرشيد ضمن خطة طموحة تتطلب دعماً دولياً حتى تحقق أهدافها وتقود إلى نقلة نوعية في التنمية البشرية في اليمن إلا أن تنفيذ برنامج الإصلاح الطموح الذي بدأته اليمن يواجه صعوبات نتيجة للإرتفاع المطرد لأسعار المواد الغذائية كالقمح والدقيق وغيرهما الأمر الذي أثر على مستوى معيشة المواطنين وأثقل كاهلهم مما يحتم على دول العالم الغنية النظر في معالجة آثار إرتفاع الأسعار الدولية حتى لا تعيق الدول عن تنفيذ برامجها الإصلاحية وكي تتمكن من تحقيق التوازن بين تكلفة الاصلاحات ومستوى عيش مواطنيها والسلام الاجتماعي والاستقرار السياسي فيها.

السيد الرئيس ..

في الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بإسم حكومة الجمهورية اليمنية بجزيل الشكر والتقدير لمعالي السيد/ بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده الدؤوبة والمخلصة في إدارة شؤون المنظمة منذ توليه هذا المنصب الهام ونحن على ثقة أنه قادر على قيادتها لتحقيق العدالة والتمسك بمبادئ الأمم المتحدة وقيمها التي نصبو جميعاً إلى حمايتها وتحقيقها والقيام بدورها فيما يتصل بتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط .

وشكراً لحسن إستماعكم ...

نوري 2007/8/5م